



## التكيف القانوني للتعهُّد بنقل ملكية العقار في القانون العراقي دراسة تحليلية تطبيقية

فرهاد حاتم حسين

مدعى عام في دائرة الادعاء العام في السليمانية، العراق  
 قسم القانون، كلية القانون، جامعة جيهان- السليمانية، السليمانية، العراق

Email: farhad.hatem@sulicihan.edu.krd

### الملخص:

من المعلوم أن الحقوق العينية العقارية كانت ولا تزال تحضى بأهمية قصوى في مجالات العلاقات القانونية من بين باقي الحقوق الأخرى، نظراً لحاجة الإنسان في التملك العقاري وكثرة المعاملات فيها، وهذا ما حدث بالمشروع العراقي إلى إاحتتها بمجموعة من الضمانات وعددها من النظام العام، بحيث لا يجوز الإنفاق على ما يخالف قواعدها، كما واسبع عليها ركن الشكلية، إلا أن معالجة المشروع العراقي لموضوع التعهُّد بنقل ملكية العقار أو الحق العيني العقاري والآثار القانونية الناجمة عنه لم تأت بالمستوى المطلوب الذي يضمن فيه حقوق الأطراف وخاصة المتعهَّد له أو مصلحته، كما أن المشروع قد قصر أحكام التعهُّد فقط بالتعهُّد بنقل ملكية العقار حق التصرف فيه، دون شمولها للحقوق العينية العقارية الأخرى ولا يمكن إستنتاج أو فياس هذه الأحكام على الحقوق العينية الأخرى بإعتبار أن نص القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل قراراً خاصاً وإثناء على القاعدة العامة الواردة في نص المادة 508 من القانون المدني التي بينت وألزمت تسجيل العقار في دوائر التسجيل العقاري المختص بإعتبار أنه عقد شكلي ولا ينعقد إلا باستيفاء هذه الشكلية، وبعكسه يتربَّط على العقد البطلان، ولهذا سعينا جاهداً للإجابة على التساؤلات التي قمنا بثارتها بقصد معالجة الموضوع، والملاحظ على نص المادة 1127 من القانون المدني العراقي انه تضمن فقط إلزام المتعهَّد بدفع التعويض عند إخلاله بتنفيذ تعهُّده الخاص بنقل ملكية عقاره إلى الغير، أو إلزام المتعهَّد له عند إخلاله بتنفيذ إلتزامه بدفع المقابل، سواء أشترط التعويض في العقد أم لم يُشترط، ولكن بعد صدور قراراً مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل بالقرار 1428 لسنة 1984 نتج عن هذا التعهُّد أثرين قانونيين مهمين، وهما تحديد التعويض الناجم عن الإخلال بالتعهُّد بنقل ملكية العقار بشرط أن لا يقعَّ عن الفرق بين البذلين (بدل العقار بتاريخ الشراء والبيع وبده بتاريخ النكول)، وثانيهما إمكان طلب التنفيذ العيني عند توافر شروط التمليل الواردة في القرار، وقد وجنا من خلال القرارات القضائية لمحكمة التمييز قبل صدور القانون المدني، أنها كانت تعتبر التصرف بالعقار خارج دائرة الطابو تصرُّفاً باطلاً بطالاً مطلقاً، بحيث لا يتربَّط عليه أية آثار، ومن ضمنها التعويض لأن ما بني على الباطل فهو باطل، وإذا بطل الشيء بطل ما في ضمه، أما القرارات المدنية لقضاء محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية، فنجد بأنها قد أخذت بالإتجاه الفقهي الذي يعتبر التعهُّد عقداً غير مسمى، وأن المسؤولية الناشئة عند الإخلال بها هي مسؤولية عقدية بإعتبار أنها من العقود الفورية التنفيذ، بحيث يتربَّط عليه آثاره القانونية بمجرد إرتباط الإيجاب بالقبول.

### پوخته:

ئاشکرايە كە ما فە عەينى يە نەگۈزىر اوەكان لەر ابردۇو ولىئىستاشدا پېكەمەكى ياسايى وگرنگى يەكى تايىھتى خۇيان ھەمە لەتىيە بوارەكەنلى ترى پەيوەندى ياسايى، بەراورىد بە ما فەكەنلى تر، ئەھۋىش بەھۆى پەيپەستى وئارمۇزووى مەرفۇ بۇ مۇلۇدارى خانووبەرە وزۇرى مامەلەكەردىن پېتەمەك، رەنگە هەر ئەھۋىش وائى كەردىنى لە ياسادانەرى عېراقى كە گەرنگى يەكى تايىھتى پى بادات و كۆرمەلەك گەرەنتى بۇ دانىتى وەبىخاتە نىقۇ چوارچىوهى سەستىمى گەشتى يەھو، بە شىوازىك كە سەرپېچى كەردىنى رىيگە پېتەرداو نەبىنى وەھاوكتا بىبىنى تومارنەكەردىنگە كە لەتەمانگە كە توماركەردى خانووبەرە دەپىتە ھۆى دانانى بە پۇرچەل، وەھۆى جىڭەمى سەرنجە چارسەركەردى ياسادانەرى عېراقى لەم بارەيمەھ بەپى ى پېيپەستى نەھۇوھەرەدا تەنھەنە بابەتى بەلەندان بۇ گۇواستتەھە مۇلۇدارى گەرتەمە بىبىنى گۈيدانە بابەتەكەنلى ترى ما فە ئەھىنى يە نەگۈزىر اوەكان، بۆيە لەم توپۇزىنەھەدا ھەولمانداوھ وولامى ئەھەپە پەرسىيارانە بەدينەمە كە تايىھتە بەپاسە كەمانمۇھ، وەھۆى تېبىنیمان كرد لە دەقى مادە ۱۱۲۷ ياسايى شارستانى عېراقى ئەھەپە كە تەنھەنە لەپابەندەردى لایەنلى بەلەندان بېتەرداو كەردوو بەلەندانى قەرەبۇو لەكتى پەشىمانبۇونەھە لایەنلىكىان، بەلام بېرىارى ژمارە ۱۱۹۸ ئى سالى ۱۹۷۷ ئى ئەنجومەنى سەركەردايەتى شۇرۇشى ھەلۇشاوە باسى لەقەرەبۇو كەردوو وەتەنەمەت بېرەكەشى دىاريي كەردوو كە بېرىتى يە لە جىاوازى نەگۈزىر اوەكه لەكتى فۇرۇشتى وەكتى پەشىمان بۇونەھە، لەگەل رىيگەدان بەداوى جىيەجىكەردى عەينى ئەگەر مەرجەكان دەستبەر بۇون وەلدەر ئەنچام گەشتىنە ئەم بروايەتى كە ئەم ھەلس و كەوتەتى





کەمەکریت لەسەر کەمگۆیزراوەکان و بەلیندان بە گواستنەوەی خاونداریتى دەکریت و مکوو گریبەستىكى نەناسراو (عقد غیر مسمى) دىارى بکریت، وەئۇ بەرپرسیاریتى يەى كەلەدەرنەنچامى پېشىزىردى دەبى دەرووست دەبى بەرپرسیاریتى گریبەستى يە بەو پى يەى كەمگریبەستىكى ھەنۇو كەمپى يە وە لمگەل رېك كەوتى ئىجاب و رەزامندى لىكەمەتكانى دەرووست دەبىن.

### **Abstract:**

it is known that rights in rem in property were and still are of great importance in the areas of legal relations among the rest of the other rights, given the human need in real estate ownership and the large number of transactions in it. This has prompted the Iraqi legislator to provide it with a set of guarantees and incorporates them in the public order, and that it is not permissible to agree on what opposes its rules, and the formal element has been granted to it. However, the Iraqi legislator's remedy of the issue of the commitment to transfer ownership of the real estate or rights in rem right and the subsequent legal effects have not met the required level that guarantees the rights of the parties, especially the contractor or in his interest, and the legislator has failed The provisions of the undertaking only to undertake to transfer the ownership of the real estate and the right to dispose of it, without including other rights in rem in property.

For this reason we have tried to answer the questions that we raised regarding the treatment of this subject, and it is noticeable in the text of Article 1127 of the Iraqi Civil Code that it only included obligating the obligor to pay compensation when the obligor breaches the implementation of the commitment to transfer the ownership of the property to the other party, or to oblige the contractor when breaching the obligation to pay the consideration regardless of whether the compensation is stipulated in the contract or not. Nonetheless after the Revolutionary Command Council issued Decision No. 1198 of 1977 amended by Resolution 1428 of 1984, this commitment resulted in two important legal effects, namely determination of the compensation that results from the breach of the pledge to transfer the ownership of the property on First, the condition that; it is not less than the difference between The two alternatives (the real estate sale allowance for the date of purchase and sale, and the alternative on the date of the transfer), and the second of is the possibility of requesting real implementation when the ownership conditions mentioned in the decision are fulfilled

## المقدمة

### أولاً/ أهمية البحث وسبل اختيار الموضوع

مما لا شك فيه أن إحقاق الحق تعدًى إحدى المباديء السامية الذي يجب على القاضي التمسك بها في مسيرته القضائية من أجل تحقيق الهدف الأساسي للقانون ألا وهو تحقيق العدالة وإستقرار المعاملات، وقد تناول باحثوا وأساتذة القانون المدني العراقي موضوع التصرف بالعقار خارج دائرة التسجيل العقاري بالدراسة والمناقشة والتحليل، وذلك لما لهذه المسألة من أهمية قانونية وإقتصادية، ولما يتميز به العقار من أهمية بالمقارنة مع المنقول، والمطلع على أحكام محاكم الإستئناف بصفتها التمييزية في العراق في هذا الصدد يجد أن هنالك أعداداً لا يستهان بها من قرارات قضائية بخصوص البيوعات الجارية خارج دائرة التسجيل العقاري، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى خلق جو من الإضطراب وعدم الإستقرار في التعامل ، والتي لا تتسمج مع غاييات المشرع الذي يسعى دائماً إلى إحداث أو تحقيق التوازن التعاقدى بين البائع والمشتري، عليه وبناءً على ذلك نجد بأن المشرع العراقي وفي سبيل الوصول إلى هذه الغاية ، ولأجل دفع المنازعات وحماية حقوق الأطراف وتحقيق الإستقرار في المعاملات قضى بجعل عقد بيع العقار أو بيع أي حق عقاري آخر من العقود الشكلية التي لا يكتفى لإتفاقها مجرد تراضي الطرفين أو إرتباط الإيجاب بالقبول، بل ألزم إضافةً إلى ذلك إستيفاء الشكل الذي ينص عليه القانون<sup>(1)</sup>، ويمكن القول بأن المشرع العراقي في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعديل قد ذهب إلى أبعد من ذلك ، عندما جعل الإجراءات الازمة في التصرف بالعقار (الشكلية) أو ركن التسجيل، من النظام العام بحيث لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها<sup>(2)</sup>، وذلك حماية للأغيار ولضمان الثقة في المعاملات العقارية وإستقرارها، إذ عن طريق هذا النظام يتم إعلان التصرفات التي ترد على العقارات ،فيتسرّ لكلّ ذي مصلحة العلم بالملكية أو أيّ حقٍّ عينيٍّ آخر، وبما قد يرد عليها وبالأشخاص الذين ثبت لهم .

(1) الملاحظ على القرارات القضائية ( أحكام محاكم الإستئناف بصفتها التمييزية في العراق) أنها لا تستخدم عبارات دقيقة وموحدة لوصف التصرف الصادر من البائع للعقار قبل تسجيله في دائرة التسجيل العقاري، فتارةً تصنف هذا التصرف بـ(العقد) وتطلق على المتصرف (البائع) والمتصرف إليه (المشتري) وتعتبر في نفس الوقت هذا التصرف باطلاً بطلاناً مطلقاً، ومثالها القرار المرقم (1011/حقوقية 1994/1) الصادر من محكمة إستئناف بغداد بصفتها التمييزية، المنشور في كتاب التطبيقات القضائية في قضاء محكمة إستئناف بغداد بصفتها التمييزية، التعهد بنقل ملكية العقار، من إعداد المحامي هادي عزيز على، مطبعة الخليج العربي، بغداد 1998، ص86، فقرة 270 والباقي تتضمن بأنه (كان بإمكان المميزة (البائعة) تجنب حالة النكول عندما أقيمت عليها الدعوى لاسترجاع العربون وتبدى إستعدادها للتقدير ،وعليه فإنها تعتبر ناكلاً عن البيع خاصة وإن البائعة هي المكلفة بإنجاز معاملة البيع والحصول على براءة الذمة من دائرة الضريبة أو دفع الضريبة المتحققة عليها).

وتارة أخرى تصنف هذا التصرف بأنه عقد بيع خارجي أو تعهد أو مقاولة بيع، ومثالها القرار المرقم (1809/حقوقية 1992/2/17) المنصور في نفس المصدر السابق، ص93، فقرة 296 والذي جاء فيه (إذ قدر مبلغ التعويض الفرق بين قيمة العقار المبين في التعهد وقيمةه عند النكول أكثر من مبلغ التعويض المتفق عليه في التعهد فإن ذلك القدير صحيح وموافق للقانون)، أنظر كذلك القرار المرقم 79/حقوقية 1993/1/20 المنصور في نفس المصدر السابق، ص95، فقرة 301 والذي جاء فيه (يعتبر المميز (المشتري) هو الناكلاً عن تنفيذ عقد البيع الخارجي للعقار موضوع الدعوى لعدم تسيده مبلغ العربون المتفق عليه، وقد ظهر أن الصك المحرر من قبله بدون رصيد، لذا مطالبته بالتعويض لاسند له في القانون).

(2) تنص المادة 508 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعديل على أن (بيع العقار لainعقد إلا إذا سُجل فيدائرة المختصة واستوفى الشكل الذي نصّ عليه القانون)، أنظر كذلك نص المادة (2/91) من القانون المدني العراقي والتي تنص على أنه (إذا اشترط القانون للعقد إستيفاء شكل معين ،فهذا الشكل يجب مراعاته أيضاً في الإتفاق الإبتدائي الذي يتضمن وعداً بإبرام هذا العقد)، كما تنص المادة (2/1126) من القانون العراقي على أن (العقد الناكل لملكية العقار لainعقد إلا إذا روحت فيه الطريقة المقررة قانوناً)، كما تنص المادة (2/3) من قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971 المعديل على أنه (لainعقد التصرف العقاري إلا بالتسجيل في دائرة التسجيل العقاري).

ومما لاشك فيه أن موقف المشرع العراقي بهذا الصدد قد ترك أثره على الفقه في العراق، الأمر الذي سمح بفسح المجال لبيان الآراء المتعددة في هذا المجال، وخصوصاً فيما يتعلق بالأساس القانوني أو التكييف القانوني لها، ووفق ما أشار إليه المادة 1127 من القانون المدني العراقي<sup>(3)</sup>.

### ثانياً/ مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في أنَّ معالجة المشرع العراقي لموضوع التعهُّد بنقل ملكية العقار أو الحق العيني العقاري والآثار القانونية الناجمة عنه لم تأت بالمستوى المطلوب الذي يضمن فيه حقوق الأطراف وخاصة المتعهَّد له أو لمصلحته ، كما أن المشرع قد قصر أحكام التعهُّد فقط ببنقل ملكية العقار وحق التصرف فيه، دون شمولها للحقوق العينية العقارية الأخرى ولا يمكن إستنتاج أو قياس هذه الأحكام على الحقوق العينية الأخرى بإعتبار أن نص القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل قرار خاص و إستثناء على الفاعلة العامة الواردة في نص المادة 508 من القانون المدني التي بيّنت وألزمت تسجيل العقار في دوائر التسجيل العقاري المختص بإعتبار أنه عقد شكلي ولا ينعقد إلا باستيفاء هذه الشكلية، وبعكسه يتطلب على العقد البطلان، ولهذا سوف نسعى جاهداً للإجابة على التساؤلات التي سوف نثيرها بقصد معالجة الموضوع.

### ثالثاً/ منهجية البحث

لأجل إعطاء شرح وافي من الناحيتين النظرية والتطبيقية لموضوع البحث، سوف نتبع المنهج التحليلي الوصفي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الواردة في القانون المدني بقصد الموضوع مع إعطاء شرح تفصيلي لمضمون القرار الرقم 1198 لسنة 1977 المعديل، معززاً بآراء الفقهاء مع بيان ما يستقر عليه القضاء العراقي والكوردستاني.

### رابعاً/ خطأ البحث

لغرض دراسة الموضوع وتحديد كافة الجوانب القانونية لها وبيان موقف الفقه والقضاء سوف نتناول في هذا البحث وضمن مباحثين مستقلين تحديد وبيان ماهية التعهُّد بنقل الحق العيني العقاري والإتجاهات الفقهية الواردة بقصد التكييف القانوني لهذا التعهُّد، وذلك ضمن المبحث الأول، ثم نخصص المبحث الثاني لإعطاء شرح وافي لمضمون القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل ، ثم نختتم البحث بخاتمة تحتوى على مجمل الإستنتاجات والتوصيات التي سوف نتوصل إليها.

<sup>(3)</sup> جاء تأكيد ذلك في نص المادة 130 من القانون المدني العراقي والتي تنص على أنه (1-يلزم أن يكون محل الإلتزام غير من نوع فلانواً ولا مخالفًا للنظام العام أو للآداب وإنما كان العقد باطلًا).

2-ويعتبر من النظام العام بوجه خاص الأحكام المتعلقة بالأحوال الشخصية، كالأهلية والميراث والأحكام المتعلقة بالإنتقال والإجراءات الازمة التصرف في الوقف وفي العقار والتصرف في مال المحجوز ومال الوقف ومال الدولة وقوانين التسعير الجبri وسائر القوانين التي تصدر لحاجة المستهلكين في الظروف الإستثنائية).

3- تنص المادة 1127 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعديل على أن (التعهُّد بنقل ملكية عقار يقتصر على الإلتزام بالتعويض، إذا أخل أحد الطرفين بتعهده سواءً أشترط التعويض في التعهُّد أم لا).

## المبحث الأول: ماهية التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري والإتجاهات الفقهية الواردة بقصد تكييفه

تحضي الحقوق العينية العقارية بأهمية قصوى في مجالات العلاقات القانونية من بين باقي الحقوق الأخرى، نظراً لحاجة الإنسان في التملك العقاري وكثرة المعاملات فيها، وهذا ما حدى بالمشروع العراقي إلى إحاطتها بمجموعة من الضمانات وعدّها من النظام العام، بحيث لا يجوز الإتفاق على ما يخالف قواعدها<sup>(4)</sup>، وأسيغ عليهما ركن الشكلية ، بحيث لا يتم إنعقاد التصرف مالم يستوف الشكلية المتمثلة بالتسجيل في دائرة التسجيل العقاري، ولكن نجد أنه قد لا يتم مراعاة هذه الشكلية ابتداءً في وقته لأسباب تتعلق بمدى وعي المتعاقدين ووجود الثقة بينهما وطبيعة العلاقات الاجتماعية بينهم، الأمر الذي يقتصر التصرف القانوني على مجرد التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري.

لذا وبغية بيان مفهوم هذا التعهد، وما قد يترتب عليه من آثار قانونية، سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول في الأول تعريف التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري وما يتضمن من شروط وبيان خصائص هذا التصرف، أما المطلب الثاني، فسوف نختصّه لتحديد وبيان الإتجاهات الفقهية الواردة بقصد هذا التصرف القانوني وبيان الأساس القانوني له.

### المطلب الأول: تعريف التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري وشروطه وخصائصه في القانون المدني العراقي

التصرّفات القانونية الواردة على العقار، إما تصرّفات قانونية منشأة لحقوق عينية على العقار، ومثالها إبرام عقد المساطحة عليه، والتي تعدّ من التصرّفات القانونية المنشأة لحق عيني أصلي على العقار، وكذلك عقد الرهن العقاري الذي يُعدّ من التصرّفات القانونية المنشأة لحق عيني تبعي على العقار المرهون، كما يُعدّ في نفس الوقت من عقود الضمان وعقد مقابل<sup>(5)</sup> ، وعليه وبغية إعطاء شرح وافي للموضوع، سوف نقسم هذا المطلب إلى فروع ثلاثة، نتناول في الفرع الأول، تعريف التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري، ونخصص الفرع الثاني لبيان شروط التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري ، أما الفرع الثالث والأخير، فسوف نخصصه لبيان خصائص التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري.

#### الفرع الأول: تعريف التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري

الملحوظ على أحكام القانون المدني العراقي أن المشرع لم يورد تعريفاً محدداً للتعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري، وإنكفى بإيراد نصوص خاصة منظمة لأحكام هذا التعهد، ومنها ما جاء في نص المادة 1127 منه الذي تضمن الإزام المتعهد بدفع التعويض عند إخلاله بتنفيذ تعهده الخاص بنقل ملكية عقاره إلى الغير، أو الإزام المتعهد له عند إخلاله بتنفيذ إلتزامه بدفع المقابل، سواء أشترط التعويض في العقد أم لم يشترط<sup>(6)</sup> .

وبملاحظة نص المادة المذكورة يتبيّن لنا بأن الأثر القانوني المترتب على الإخلال بهذا التعهد هو الإزام الطرف المخل بالتعويض دون تحديد مقدارها، مما يستوجب، إما إتفاق الطرفين عليها، أو إستعانة محكمة الموضوع بخبرة الخبراء في هذا الصدد.

ولكن بعد صدور قراراً مجلس قيادة الثورة رقم 1984 لسنة 1977 المعديل بالقرار رقم 1428 لسنة 1984 نتج عن هذا التعهد أثرين قانونيين مهمين، وهما تحديد التعويض الناجم عن الإخلال بالتعهد بنقل ملكية العقار بشرط أن لا يقل عن الفرق بين البدلين (بدل العقار بتاريخ الشراء والبيع وبدله بتاريخ النكول)، وثانيهما إمكان طلب التنفيذ العيني عند توافر شروط التملك الواردة في القرار<sup>(7)</sup> .

<sup>(4)</sup> د. محمد حسين منصور، مصادر الإلتزام، العقد والإرادة المنفردة، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000، ص 56.

<sup>(5)</sup> محمد طه البشير، الحقوق العينية التبعية، بغداد، 1980، ف 140 ، ص 14.

<sup>(6)</sup> لاحظ نص المادة 1127 من القانون المدني العراقي المرقم 40 لسنة 1971 المعديل التي تنص على أنه (التعهد بنقل ملكية عقار يقتصر على الإلتزام بالتعويض، إذا أخل أحد الطرفين بتعهده سواء إشتهر التعويض في التعهد أم لم يشترط).

<sup>(7)</sup> لاحظ نص القرار المرقم 198 لسنة 1977 المعديل بالقرار المرقم 1428 لسنة 1984.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري بأنه، إلتزام صاحب العقار بالإلتزام بنقل ملكية الحق العيني العقاري في المستقبل وإلتزام المتعهد له بدفع المقابل وتحمّل الطرفين للأثار القانونية الناجمة عن الإخلال بالتعهد سواء كان بدفع التعويض المتمثّل بالفرق بين البدلين أو بالتنفيذ العيني عند توافر شروطها).

أما المادة الثالثة من قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971 فقد عرفت التصرُّف العقاري بأنه (كل تصرف من شأنه إنشاء حق من الحقوق العينية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله وكل تصرف مقرر لحق من الحقوق المذكورة )<sup>(8)</sup>.

## الفرع الثاني: شروط التعهد بنقل ملكية الحق العيني العقاري في التشريع المدني العراقي

### أولاً/ في القانون المدني العراقي

بالرجوع على النصوص القانونية الواردة في القانون المدني العراقي بصدّد التصرُّفات القانونية الخاصة بالحقوق العينية العقاري، نجد بأن هنالك إجماعاً على إضفاء صفة البطلان على جميع هذه التصرُّفات مالم تحضى بتحقيق ركن الشكلية فيها، والمتمثّلة بالتسجيل في دوائر التسجيل العقاري المختصة، فالمادة 508 منه قد نصَّت بصريح العبارة على بطلان التصرف القانوني الخاص بالعقار وعدم إنعقاد البيع مالم يُسجّل لدى دوائر التسجيل العقاري المختصة<sup>(9)</sup>، أمّا مسألة التعهد بنقل ملكية العقار، فقد عالجه المشرع في نص المادة 1127 من القانون المدني المُشار إليه سابقًا، وترتَّب على الإخلال به أثر قانوني واحد، ألا وهو الإلتزام بالتعويض بغضّ النظر عن إشتراطه في التعهد من عدمه، وجاء بنفس الحكم السابق في المواد 90 و 137 والمادة 1071 من نفس القانون بالنسبة لوجوب تسجيل القسمة الرضائية في العقار لدى دوائر التسجيل العقاري المختصة، بإعتبار أنه ليس بعقد بيع عقار بل هو عقد غير مسمى، وكذلك الحال بالنسبة للمادة 247 منه ، ويترتب عليه أثار قانونية متمثّلة بالتعويض عند الإخلال وهو خاضع للقواعد العامة في العقود المسمّاة بالنسبة لأثار العقد.

### ثانياً/ في قانون التسجيل العقاري

تُعد دوائر التسجيل العقاري المختصة الجهة المختصة بتدوين وتوثيق كافة العقود والتصرُّفات القانونية الواردة على الحقوق العينية العقارية ،في سجلاتها الرسمية والتي تعدُّ حجج رسمية غير قابلة للطعن إلا بالتزوير، وبملاحظة نصوص القانون المنظم لها والمتمثّل بقانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971<sup>(10)</sup> ، نجد بأن هنالك توافقاً تاماً مع نصوص القانون المدني الوارد ذكره بصدّد التصرُّفات العقارية ، حيث نجد بأن المادة الرابعة من هذا القانون تنصُّ على عدم الإعتماد بأي تصرف على أي حقٍ عيني عقاري مالم يتم مراعاة الشكلية فيها والمتمثّلة بالتسجيل في سجلات دوائر التسجيل العقاري، ويُقصد بالسجل العقاري لأغراض تنفيذ المادة أعلاه السجل الذي يثبت فيه التسجيلات العقارية وفق نصوص القانون ويستند إليه في إصدار السند ، أمّا السند فهو الصورة المطابقة للسجل العقاري بعد إستيفاء التسجيل شكلاً النهائي<sup>(11)</sup>.

### ثالثاً/ في القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل بالقرار 1426 لسنة 1983

كما سبق بيانه، فإنَّ القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل بالقرار 1426 لسنة 1983 قد جاء بإسناده أثر قانوني مهم وهو إمكانية التنفيذ العيني للتصرُّفات الواقعية على العقار عند تحقق شروطها، وبنفس الثمن الذي يُبعث به العقار، وبالتالي فإنَّ التصرُّف المذكور لا يمكن أن نصفي عليه صفة البطلان أو عدم الإنعقاد الواردين في القانون المدني العراقي وقانون التسجيل العقاري، ولعلَّ غاية المشرع العراقي في هذا المجال هي تحقيق العدالة ومراعاة الجانب الضعيف في هذه العلاقة والمتمثّل بالمتّعهد، خصوصاً وأنَّ المتّعهد أو مالك العقار أحياناً قد يستغل فرصة غلاء وارتفاع أسعار العقارات، وهذا ما جاء بنص الفقرة ب من القرار والمتضمّن

<sup>(8)</sup> لاحظ نص المادة 3 من قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971.

<sup>(9)</sup> لاحظ نص المادة 508 من قانون المدني العراقي.

<sup>(10)</sup> ثم نشر هذا القانون في جريدة الواقع العراقية تحت عدد 1995 في 10/5/1971 وبالتالي أصبح نافذاً منذ ذلك التاريخ.

<sup>(11)</sup> لاحظ في هذا الصدد نص المادة الأولى من قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971.

اعتبار سكن المتعهد له للعقار موضوع أو محل التعاقد أو إحداثه فيه أبنية أو منشآت أخرى وبدون معارضه تحريرية من المتعهد سبباً صحيحاً بحيث يبيح له تملك العقار بقيمتها المبيتة في العقد وقت التعاقد.

### الفرع الثالث: خصائص التعاقد بنقل ملكية الحق العيني العقاري

يتميّز التعاقد بنقل ملكية العيني العقاري بعده خصائص تتمثل بما يلي:

أولاً/ أنه عقد رضائي وغير شكلي، مما يتربّط عليه إبرامه بمجرد إرتباط الإيجاب بالقبول ودون الحاجة إلى صيغة معينه أو شكليه معينه.

ثانياً/ أنه من العقود المازمة للجانبين، وليس لجانب واحد، وهذا واضح من خلال ماجاء في نص المادة 1127 من القانون المدني العراقي، وما جاء في مضمون القرار المرقم 1198 المعدل بالقرار المرقم 1426 لسنة 1983، وذلك بإعطاء الحق لأحد الطرفين للمطالبة بالتعويض أو التنفيذ العيني عند إخلال الطرف الآخر بالتزامه.

ثالثاً/ أنه من العقود الفورية التنفيذ، حيث يتربّط أثره بمجرد إنعقاد العقد وإرتباط إيجاب أحد العاقدين بقبول الآخر على وجه يثبت أثره في المعقود عليه، ويتم مباشرة تحديد حقوق وإنذارات الطرفين.

رابعاً/ أنه من العقود غير المسماة، بإعتبار أنه لاينطوي تحت قائمة العقود التي تعرض لها المشرع العراقي بالتنظيم<sup>(12)</sup>، إلا أن ذلك لايمعن من سريان القواعد العامة الواردة بصدق تنظيم العقود<sup>(13)</sup>، وعلى هذا يستقر قضاء محكمة إستئناف البصرة بصفتها التمييزية، ونذكر على سبيل المثال قرارها المرقم 279/ت/ب/2006 في 14/11/2006<sup>(14)</sup>.

خامساً/ أنه من عقود المعارضه أو التبرّع بحسب الأحوال.

### المطلب الثاني: الإتجاهات الفقهية بشأن نقل ملكية العقار

كما بيّنا سابقاً فإن إتجاه المشرع العراقي حيال بيع العقار ونقل الملكية واضح من خلال اعتبار الشكلية ركناً إلى جانب الأركان الثلاثة الأخرى (الرضا، والمحل، السبب)، وبالتالي فإنه لكي ينعقد العقد صحيحاً يجب تحقّق ركن الشكلية ، وبعكسه يكون العقد باطلأً، وهذا الإتجاه في موقف المشرع العراقي حيال التعاقد بنقل ملكية العقار مما لاشك فيه أنه ترك أثره على الفقه في العراق الأمر الذي أدى إلى ظهور آراء وإتجاهات فقهية عدّة بصدق الأساس الذي يبني عليه المطالبة بالتعويض جراء الإخلال بهذا التعاقد، وإذا كان من الصعب حصر جميع هذه الآراء، إلا أن هذا لايمعن من التعرّف على أهم الإتجاهات التي تخصّ الوضع القانوني أو الأساس القانوني للتعاقد بنقل ملكية العقار ، وهي ثلث إتجاهات فقهية، نتناولها في ثلاثة فروع مستقلة، ثم نتناول في الفرع الرابع رأينا الخاص في الموضوع.

(12) د.غنى حسون طه، الوجيز في العقود المسماة، ج 1، عقد البيع، مطبعة المعرف، بغداد 1969، 1970، ص.8.

(13) د.حسن الخطيب، الوجيز في النظرية العامة للالتزام، مطبعة الحداد، البصرة، 1966، ص127، لاحظ أيضاً، نص المادة 76 من القانون المدني العراقي التي تنص على أنه ((تسري على العقود المسندة منها وغير المسمّاة القواعد العامة التي يشتمل عليها هذا الفصل)).

(14) لاحظ تفصيل القرار المنصور في كتاب قرارات محكمة إستئناف البصرة بصفتها التمييزية، ج 1 ، للقاضي جعفر كاظم المالكي والمحامي عبدالساده شهاب العبادي، مطبعة العاتك، ط 1، 2011، القاهرة ، ص 6-7.

### الفرع الأول: الإتجاه الأول : نظرية تحول العقد (15)

يذهب انصار هذه النظرية<sup>(16)</sup> إلى أنه (إذا كان صحيحاً أن يُقال بأن عقد بيع العقار الغير المسجل في دائرة التسجيل العقاري يعتبر عقداً غير منعقداً قبل التسجيل، إلا أنه من الخطأ الذهاب إلى أنه عقد مُنعدم الآثار تماماً، فليس هنالك ما يمنع من أن ينتج هذا العقد الباطل بعض الآثار الشخصية فيما بين المتعاقدين لا بوصفه واقعة قانونية ، وإنما لأنه عقد صحيح، لا من ناحية كونه عقد بيع عقار وإنما بإعتباره عقداً غير مسمى، مقتضاه القيام بعمل، وهو الذهاب إلى دائرة التسجيل العقاري لإكمال الإجراءات الشكلية الخاصة بنقل ملكية العقار، وهذا العقد الصحيح، هو الذي تحوّل إليه عقد بيع العقار الباطل، وهذا مانصت عليه المادة 140 من قانون المدني العراقي<sup>(17)</sup> ، وبالتالي فإنَّ هذا العقد يكون عقداً ملزماً للطرفين.

### الفرع الثاني: نظرية المسؤولية التقصيرية

يذهب انصار هذا الإتجاه<sup>(18)</sup> ، إلى أن أساس التعويض الذي نصّت عليه المادة 127 من القانون المدني العراقي، هو العمل غير المشروع، وبعبارة أخرى فإنَّ مسؤولية من تعهد بنقل ملكية العقار إذا أخلَ بالالتزام بالنكول عن إجراء التسجيل، هي مسؤولية تقصيرية وليس عقدية، وحجَّة هؤلاء هي أنَّ التعويض لازم سواءً أشرُط في التعهد أم لا ، ويجد هؤلاء سندهم وتبريرهم في المادة 1127 من القانون المدني، بإعتبار أنَّ عقد بيع العقار في القانون المدني العراقي لا ينعقد إلا بالتسجيل، فهو قبله عدم من الناحية القانونية، ولهذا لا يصحُّ التمسُّك بما يرد فيه من شروط، ومع ذلك يجوز في حالة النكول أن يتطلب المتضرر بالتعويض، وأنَّ أساس هذه المطالبة هي المسؤولية التقصيرية، وبضيف بأنَّ احترام القضاء العراقي للشرط الجزائي الذي يدرجه الطرفان في مثل هذه التصرُّفات لا يستند إلى أساس سليم من الناحية القانونية، لأنَّ العقد لم ينعقد لكي يقال بأنَّ البائع إمتنع عن تنفيذ التزامه التعاقدى، وإنما يكون المدين قد أخلَ بالالتزام القانوني العام الذي يقضى بعدم الإضرار بالغير، وذلك لأنَّ العقد وإنْ أُنعدم وجوده على إعتباره عقداً، إلا أنه يُنظر إليه على إعتباره واقعة قانونية، وينشأ عن الإخلال به مسؤولية تقصيرية<sup>(19)</sup> .

ويذهب الدكتور شاكر ناصر حيدر إلى رأي قريب أو مماثل لرأي الدكتور حسن على الذنون، فهو يقول ( بما أن البيع غير المسجل باطل ، ولا وجود له، وبما أنَّ الشرط الجزائي ماهو إلا التزام تابع لذلك العقد، فتطبيقاً للقواعد القانونية المتفقَّم ذكرها وقاعدة المبني على الباطل باطل، وإذا بطل شيء بطل ما في ضمه) يمكن القول بأنَّه من الواجب عدم إعتبار الشرط الجزائي في مثل هذه العقود لاسِيماً وأنَّه وحسب القواعد العامة لا يمكن إعتبار الشرط الجزائي مالما يكن مبنياً على التزام واجب التنفيذ، أو بتعبير آخر أن التعويض أو الضمان لا يستحق على أحد إلا إذا إمتنع عن أمر وجب عليه ، ولما كان البيع غير المسجل باطلًا، ولا ينشأ أي التزام

(15) أن هذه النظرية الألمانية الأصل تقوم على أساس أن التصرُّف الباطل قد يتضمَّن رغم بطليه عناصر تصرُّف آخر قانوني صحيح، فيتحول التصرُّف الذي قصد إليه المتعاقدان وهو (التصرُّف الباطل) إلى التصرُّف الذي توافرت عناصره وهو (التصرُّف الصحيح) ، وبذلك يكون التصرُّف الأول قد أنتَج أثراً قانونياً عرضياً لا أصلياً،ولهذا التحوّل شرطه التي لابد من توافرها (للتفصيل عن الموضوع،أنظر، د.عبدالرازق السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الإلتزام، الطبعة الثانية ، دارة النهضة العربية، 1964، ص546، 547).

(16) ومن هؤلاء الدكتور عباس الصرف، مؤلفه شرح عقدي البيع والإيجار في القانون المدني العراقي، مطبعة الأهالي، بغداد 1956، ص147 وما بعدها، أنظر كذلك ، د.عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني العراقي، الجزء الأول في مصادر الإلتزام، الطبعة الخامسة، مطبعة النديم، بغداد، بدون سنة طبع.

(17) تنص المادة 140 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل على ما يلي (إذا كان العقد باطلًا وتواترت فيه أركان عقد آخر، فإن العقد يكون صحيحاً بإعتباره العقد الذي توافرت أركانه ، إذا تبيَّن أن المتعاقدين كانت نيتها تصرف إلى إبرام هذا العقد).

(18) من هؤلاء الدكتور حسن على الذنون، للتفصيل راجع مؤلفه: العقود المسماة ، عقد البيع، بغداد ، 1953، ص128-130، فقرة 148.

(19) لمزيد من التفاصيل، راجع الأستاذ عبدالباقي البكري، تنفيذ الإلتزام، دراسة مقارنة، مطبعة الزهراء، بغداد 1971، ص47-48.

على كل من الطرفين، فالتعهد بالتقدير لا يكون ملزماً، والشرط الجزائي المبني عليه يجب أن لا يكون معتبراً كذلك<sup>(20)</sup> ، وبالتالي فإنَّ مسؤولية المتعهد عند الإخلال تُعد مسؤولية تقديرية باعتبار أنَّ المسؤولية العقدية تصبح قائمة حينما يوجد العقد الصحيح<sup>(21)</sup> .

### الفرع الثالث : الإتجاه الثالث: نظرية المسؤولية العقدية (أو العقد غير المسئَّ)

يذهب أنصار هذا الإتجاه<sup>(22)</sup> ، إلى أنَّ الأساس الذي تقوم عليه المسؤولية العقدية هي عبارة عن الإخلال بالإلتزام العقدي ينشأ حقاً للطرف الآخر للمطالبة بالتعويض، ولهذا فإنَّ التعهد المنصوص عليه في المادة 1127 من القانون المدني العراقي عبارة عن عقد غير مسمى، فهو ليس بعقد بيع، ولكنه عقد ملزم للطرفين، بحيث إذا أخل أحد الطرفين به الإلتزام بدفع التعويض للطرف الآخر على أساس المسؤولية العقدية، ويجد هذا الرأي سندأ له في المادة 170 من القانون المدني<sup>(23)</sup> ، إذا كان التعويض مقدراً من قبل الطرفين، أما إذا لم يكن مقدراً فيتم تقديره وفق أحكام المادة 169/ف1<sup>(24)</sup> .

ويذهب أنصار هذا الرأي إلى القول بأنَّ عقد بيع العقار في القانون المدني العراقي يعتبر عقداً شكلياً، لأن التسجيل وحده ينعقد به البيع، حيث ينتج آثاره بنقل الملكية بعد التسجيل، إذ لا يوجد في أحكام القانون المدني العراقي نصاً يجيز عقد بيع العقار غير المسجل باعتباره عقداً صحيحاً ناتجاً لآثاره مالم يتم التسجيل، إلا أنه ومع ذلك، فإنَّ التراضي السابق على التسجيل لا يمكن إنكاره، لأنَّ هذا التراضي وإرتباط الإيجاب بالقبول هو عقد ولكنه ليس بعقد بيع، بل هو عقد غير مسمى، مقتضاه القيام بعمل وهو ذهاب الطرفين إلى دائرة التسجيل العقاري لإكمال معاملة البيع وإكمال الإجراءات الشكلية التي تتطلبها التسجيل، فإذا أخل أحد الطرفين بهذا التعهد، فإنَّ الطرف الآخر يستحق التعويض على أساس المسؤولية العقدية سواء أشترط التعويض أم لم يُشترط.

<sup>(20)</sup> نقاً عن د. شاكر ناصر حيدر، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد (الحقوق العينية الأصلية، الجزء الأول ، في حق الملكية ، مطبعة المعارف، بغداد 1956 ، ص176-177).

<sup>(21)</sup> لاحظ، كاظم هلال ثجيل، بحث تقدم به للمعهد القضائي كجزء من متطلبات الدراسة للمرحلة الثانية، الدورة 28 ،ص4، لاحظ أيضاً عبدالكريم محمد صادق، التعهد ببيع العقار خارج دائرة التسجيل العقاري ، بحث تقدم به كجزء من متطلبات الدراسة في المعهد القضائي للسنة الثانية، ص.7.

<sup>(22)</sup> من أنصار هذا الإتجاه، السنوري، راجع مؤلفه، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، مصادر الإلتزام، الطبعة الثانية، مطبعة دار النهضة العربية 1964 ، ص 438-439.

-انظر كذلك د. كمال قاسم ثروت، شرح أحكام عقد البيع، مطبعة الرصافي، الطبعة الثانية، بغداد 1976 ، ص 122 ، ومن أنصار هذا الإتجاه أيضاً الدكتور سعدون العامري في مؤلفه الوجيز في شرح العقود المسماة، الجزء الأول، في البيع والإيجار، مطبعة العاني، بغداد 1970 ، ص 105.

<sup>(23)</sup> لاحظ نص المادة 170 من القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل التي تنص على أنه(1)يجوز للمتعاقدين أن يحدداً مقدماً قيمة التعويض بالنسبة إليها في العقد في إتفاق لاحق ويراعي في هذه الحالة أحكام المواد 168 و 256 و 257 و 258 .

2-ولا يكون التعويض الإتفاقي مستحفاً إذا أثبت المدين أن الدائن لم يلحقه أي ضرر ،ويجوز تخفيضه إذا أثبت المدين أن التقدير كان قادحاً أو أن الإلتزام الأصلي قد نفِّ في جزء منه، ويقع باطلاً كل إتفاق يخالف أحكام هذه الفقرة.

3-أما إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي ،فلا يجوز للدائن أن يطالب من هذه القيمة إلا إذا أثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً).

<sup>(24)</sup> تنص المادة 169/ف1 من القانون المدني العراقي على أنه (إذا لم يكن التعويض مقدراً في العقد أو بنص في القانون فالمحكمة هي التي تقديره).



#### **الفرع الرابع: رأينا بصدق الموضوع**

بعد سرد وبيان الإتجاهات أو النظريات التي أوردناها بخصوص الأساس القانوني أو التكليف القانوني للتعهد بنقل الملكية للعقار أو الحق العيني العقاري، فإننا نرى بأنه وبعد تدقيق وتمحیص الآراء والإتجاهات الثلاثة، فإن الإتجاه الثالث أقرب إلى الصواب وأدق من الإتجاهين الآخرين، لأن التصرُّف الذي يقوم به البائع وإقراره بقبول الطرف الآخر عبارة عن عقد غير مسمى، فهو ليس بعقد بيع ولا يمكن أن تقام هذه المسؤلية على العمل غير المشروع، طالما أن هناك إيجاباً صادراً من أحد العقادين وهو (المتعهد) ومقرضاً بقبول الآخر وهو (المتعهد له)، وعلى وجه يثبت أثره في المعقود عليه وهو (العقار)، وطالما أن الالتزام في هذا العقد واضح ومحدد وهو الالتزام بقيام بعمل تتمثل في قيام الطرفين بالذهاب إلى دائرة التسجيل العقاري لإكمال معاملة البيع وإتمام الإجراءات الشكلية المطلوبة، وهذا التعهد يجد له سند في نص المادتين (1127 و 91) من القانون المدني العراقي ، فكل إخلال من جانب أحد المتعاقدين بهذا التعهد الذي هو عقد غير مسمى ينسأ عنه للأخر حقاً في المطالبة بالتعويض على أساس المسؤولية العقدية، ووفق ما هو منصوص عليه في المواد 169 و 170 من القانون المدني، كما وأن القول بأن التعهد المنصوص عليه في المادة 1127 يتحوّل من عقد باطل – وهو عقد بيع غير مسجل في دائرة التسجيل العقاري – إلى عقد صحيح غير مسمى، هو قول مردود، ذلك لأن العقد غير المسمى المذكور ينشأ منذ البداية صحيحاً ، وبالتالي فإنه بغير حاجة إلى أن يتحوّل من عقد باطل إلى عقد صحيح، فهو الالتزام قائم بذلك يتsha نتنيجة الإخلال بالتعهد المنصوص عليه في المادة 1127 من القانون المدني، وعلى هذا يستقر قرارات محاكم إستئناف إقليم كورستان والعراق بصفتها التمييزية ، ولكن مع هذا فإن موقف المشرع العراقي مُنْتقَد من ناحية عدم تركه أمام المشتري- في حالة إمتلاع مالك العقار عن تنفيذ الالتزام بالتسجيل – سوى وسيلة المطالبة بالتعويض، في حين كان الأولى بالمشروع العراقي إعطاء الحق للمشتري لمارسة وسيلة أكثر فعالية، لا وهي وسيلة إرغام المالك على التسجيل، مثل ما أخذ به العديد من التشريعات، كالتشريع المصري والألماني والسويسري، خصوصاً وأن المشرع العراقي قد أخذ بمبدأ التنفيذ العيني الجيري للعقد، حيث تنص المادة 246 من القانون المدني العراقي على أنه (يجب للمدين على تنفيذ الالتزام تنفيذاً عينياً متى كان ذلك ممكناً)، ولهذا فإننا نرى بأن موقف المشرع العراقي في المادة 1127 من القانون المدني يُعد خروجاً من القاعدة العامة لمبدأ التنفيذ العيني، خصوصاً إذا كان تنفيذ الالتزام في التعهد تنفيذاً عينياً ممكناً.

**المبحث الثاني:** قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل بالقرار المرقم 1426 لسنة 1984

لفرض بيان مضمون القرار وعرض التطبيقات القضائية له وبيان موقف القضاء قبل صدور هذا القرارا وبعدة، سوف نقوم بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مطالب مستقلة وكالتالي:

**المطلب الأول : مضمون القرار والجوانب الإيجابية له**

التعهد بنقل ملكية العقار هو عبارة عن عقد غير مسمى، مقتضاه القيام بعمل وأن الإخلال بهذا الإلتزام ينشأ حفلاً للأخر بالتعويض إستناداً إلى أحكام المادة 1127 من القانون المدني العراقي، وقد بيّنا عند معرض بيان رأينا حول الإتجاهات الفقهية الواردة بهذا الصدد بأن المشرع العراقي في تلك المادة قد سلك مسلكاً غير موقعاً، وذلك بحصر آثار الإخلال بالإلتزام المذكور بالتعويض فقط، ولهذا وبسبب إرتفاع قيمة العقارات في العراق في الآونة الأخيرة إرتفاعاً فاحشاً، ولهذا ونتيجةً لإزدياد حالات النكول عن تسجيل بيع العقار في دائرة التسجيل العقاري بعد التعهد بنقل الملكية طمعاً في حصول المالك على كسب أكبر هو الفرق بين قيمة العقار وقت التعهد وقيمتها وقت بيع العقار مجدداً لشخص آخر، لذا تم إصدار قرار من قبل مجلس قيادة الثورة برقم (1198) في 1977/11/2 (25)، وقد تم معالجة هذا النقص الموجود في المادة 1127 من القانون المدني العراقي، وتمكن أهمية هذا القرار في كونه يتعلّق

(25) بتاريخ 11/2/1977 أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل قراراً بخصوص التعهُّد بنقل ملكية العقار تحت عدد 1198 وتم نشره في جريدة الوقائع العراقية بعدد 2621 في 11/14/1977 وتضمن مايلي: (أولاً- أ- يقتصر التعهُّد بنقل الملكية للعقار على الإلتزام بالتعويض إذا أخل أحد الطرفين بتعهده سواء اشترط التعويض في التعهُّد أم لم يشتَرط فيه، على أن لا يقل مقداره عن الفرق بين قيمة العقار المعينة في التعهُّد وقيمةه عند النكول، دون الإخلال بالتعويض عن أي ضرر آخر بــ. إذا كان المتعهُّد له قد سكن العقار محل التعهُّد، أو أحدث فيه أبنية أو منشآت أخرى بدون معارضه تحريرية من المتعهد، فإن ذلك يعتبر سبباً صحيحاً بيع للتعهُّد له تملك العقار بقيمة المعينة في التعهُّد أو المطالبة بالتعويض على الوجه المذكور في الفقرة (أ) من هذا البند مضافاً إليه قيمة المحدثات وقت النكول، ثانياً- أ- تفصل محكمة البداوة في الدعاوى الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القرار ويكون قرارها قابلاً للطعن فيه تمييزاً لدى محكمة الإستئناف التابعة لها تلك المحكمة خلال ثلاثة أيام من تاريخ التبلیغ به، وقرار محكمة الإستئناف في هذا الشأن غير قابل للطعن فيه عن طريق تصحيح القرار. بــ. تعتبر الدعاوى المشمولة بأحكام هذا القرار من=



بالنظام العام والأمن الاقتصادي للدولة وبمصالحها الحيوية وخصوصاً العقارات، وما يدل على أهمية الموضوع هو قيام المشرع العراقي بإيراد نص في القانون المدني العراقي وهو نص المادة 130 منه وإعتبار الإجراءات اللازمة في التصرف في العقار (الشكلية) من النظام العام، بحيث لا يجوز الإنفاق على ما يخالفها وتعلق بالمصالح الحيوية للأفراد أيضاً، سواء بالنسبة للمتعاقدين أو الآغير، خصوصاً وأن تسليم العقارات وحيازتها كانت غير واضحة في ظل أحكام القانون المدني، بخلاف حيازة المنقول الظاهرة (26).

ولدى الدراسة والتفحص لما جاء به المشرع في القرار نجد بأنه تأكيد لنص المادة 1127 مع تناولها بالتعديل حكمها وخروجهما من القواعد العامة في التعويض المنصوص عليها في المادتين 169، 170 من القانون المدني ، وبتقديرى فإن القرار قد أفلح إلى حدٍ واسع من الحد من ظاهرة النكول حيث بمقتضاه يتوجّب على القاضي إذا كان التعهد قد نص على التعويض في صورة شرط جزائي أن يرفع قيمته إلى الحد الذي لا يقل عن الفرق بين قيمة العقار وقت تعهده وبين قيمته وقت النكول، أما إذا خلا التعهد من الشرط الجزائي ، فحينئذ يُصار إلى التعويض القضائي الذي لا يجوز أن يقل مقداره عن الفرق بين الدلين، أما التعديل الآخر الذي جاء به المشرع بموجب القرار هو التعويض عن الأضرار الأخرى، التي قد تلحق بالطرف الآخر (غير الناكل) لتفوّت فرصة راحبة أو خسارة الرسوم ومصاريف الكشف ونفقات النقل أو فوائد الثمن المدفوع، والى هناك من الإضرار المتوقعة وغير المتوقعة، طالما أنها تدرج تحت مفهوم الضرر المباشر ومعيار النتيجة الطبيعية التي لا يمكن توقعها ببذل الجهد المعقول والوارد في نص المادة 2/169 من القانون المدني العراقي (27).

ومن الجدير بالذكر أنَّ المشرع قد ذهب في القرار إلى اعتبار النكول أو الإخلال بالتعهد عن بيع العقار بمثابة الغش أو الخطأ الجسيم ، سواءً كان النكول من طرف المتعهد أو المتعهد له، وبهذا يكون المشرع قد خرج عن القاعدة العامة الواردة في الفقرة 3 من المادة من القانون المدني (28).

كما وتضمن القرار تأكيداً بالأخذ بمبدأ التنفيذ العيني الجبري للعقد والوارد في نص المادة 246 من القانون المدني العراقي ، ولكن وفق ضوابط وشروط محددة والواردة في نص الفقرة أولـاـ بـ من القرار (29)، حيث يستطيع المتعهد له عن طريق إقامتها الدعوى أمام محكمة البداوة للمطالبة بالتنفيذ العيني وتسجيل العقار بالبدل المتفق عليه في التعهد في دائرة التسجيل العقاري المختص عن طريق قرار قضائي يصدر من قبل المحكمة بعد توافر شروط التمليل (30).

وفي الواقع أن مسلك المشرع العراقي بهذا الصدد أيضاً كان مسلكاً موقفاً في مجال تحقيق العدالة وحماية المتعهد له، خصوصاً وأن السكن وبناء الأبنية والمنشآت كان بسند قانوني صحيح وحسن نية وقبول و رضا المتعهد وعدم معارضته التحريرية، كما وأن هذا الأتجاه من المشرع ما هو إلا تجسيد لإزدياد تدخل المشرع في الكثير من المجالات بغية تضييق نطاق الأخذ بمبدأ سلطان الارادة

---

=الداعوي المستعجلة، ثالثاً. لايعلم بأى نص قانوني أو قرار أو إنفاق يتعارض مع أحكام هذا القرار ويؤدي إلى تقليل مقدار التعويض الوارد في الفرات المتقدمه.

رابعاً. ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة السرمية ويسري على ما سبق من الواقع والتعهدات مالم يكن قد صدر بها حكم قضائي اكتسب الدرجة القطعية).

(26) المحامي مكي ابراهيم لطفي، الشكلية القانونية، التعهد بنقل ملكية العقار والشقق السكنية، مطبعة الرشاد، بغداد 1989، ص4 وما بعدها .

(27) تنص الفقرة الثانية من المادة 169/2 من القانون المدني العراقي على أنه (ويكون التعويض عن كل إلتزام ينشأ عن العقد سواء كان إلتزاماً بقل ملكية أو أي حق عيني آخر أو إلتزاماً بعمل أو بإمتناع عن عمل، ويشمل مالحق الدائن من خسارة وماماته من كسب بسبب ضياع الحق عليه أو بسبب التأخير في استيفاءه بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لعدم وفاء المدين بالإلتزام أو لتأخره عن الوفاء به).

(28) تنص الفقرة 3 من المادة 179 من القانون المدني العراقي على أنه (أثناً إذا جاوز الضرر قيمة التعويض الإتفاقي فلا يجوز للدائن أن يطالب بأكثر من هذه القيمة إلا إذا ثبت أن المدين قد ارتكب غشاً أو خطأ جسيماً).

(29) تنص الفقرة أولـاـ بـ من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 على أنه (إذا كان المتعهد له قد سكن العقار محل التعهد، أو أحدث فيه أبنية أو منشآت أخرى، بدون معارضة تحريرية من المتعهد فإن ذلك يعتبر سبيلاً صحيحاً ببيع المتعهد له تملك العقار بقيمتها المعينة في التعهد، أو المطالبة بالتعويض على الوجه المذكور في الفقرة أولـاـ بـ مضافاً إليه قيمة المحدثات قائمةً وقت النكول).

(30) انظر على سبيل المثال القرار الصادر من محكمة إستئناف نينوى المرقم 44/ت بـ 1978/12/11 في 1978/12/11 المنஸور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الرابع، السنة التاسعة، 1987، ص 99 ، والذي جاء فيه (المشتري العقار خارج دائرة التسجيل العقاري إذا كان قد سكنه بدون معارضه من البائع أن يطلب من المحكمة تملكه العقار).

في تنظيم العلاقات العقدية، وهذا إن دلّ على شيء، فإلما يدلّ على دور المشرع الإيجابي في هذه العلاقات و توجيهها الإتجاه الذي يتلائم مع مقتضيات المصلحة العامة والأهداف التي يرمي المشرع إلى تحقيقها ومن أهمها تحقيق العدالة، ومما تجدر الإشارة إليه أن القرار قد تم تعديله بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1426 في 21/12/1983 وتم تعديل الفقرة أولًا/ منها بإضافة كلمة (أو حق التصرف فيه) وتعديل الفقرة ب منه بإضافة كلمة (أو مغروبات)، وبالتالي فإن القرار أصبح شاملًا للعقود الواردة على بيع العقارات أو حق التصرف فيها، وإشتراط في الأراضي الزراعية على التعهد كشرط للتمليك أن يقوم بالمغروبات فيها أو بناء ابنيه و منشآت زراعية.

#### المطلب الثاني: التطبيقات القضائية لنص المادة 1127 من القانون المدني العراقي وقرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل

بغية بيان موقف القضاء العراقي حيال مضمون نص المادة 1127 من القانون المدني ، وما طرأ عليه من تعديل بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 ، لابد لنا معرفة موقف القضاء العراقي في ثلاثة فترات زمنية مختلفة ، وهي الفترة السابقة لصدور القانون المدني رقم 40 لسنة 1951 ، وفترة صدور القانون المدني ، وال فترة اللاحقة لصدور القرار ، وعليه سوف نبين ذلك في ثلاثة فروع مستقلة:-

#### الفرع الأول: موقف القضاء العراقي بخصوص نقل ملكية خارج دائرة الطابو قبل تشريع وسن القانون المدني رقم 40 لسنة 1951

لدى الإلتفاف على القرارات القضائية الصادرة من القضاء العراقي قبل إصدار ونفاذ القانون المدني، نجد بأنَّ توجُّه القضاء آنذاك كانت تدور حول اعتبار عقد بيع العقار خارج دائرة الطابو عقداً غير معترفاً، أي كان بمثابة العدم، ولم يكن تترتب على ذلك أيُّ أثر قانوني، باعتبار أنَّ العقد باطل بطلاً مطلقاً، ولهذا لا يمكن ولا يصحُّ التمسُّك بما قد يرد فيه من شروط، بما في ذلك الشرط الجزائري باعتبار أنها إلتزام تبعي للعقد الباطل، وبالتالي يجب أن يبطلما معاً، لأن القاعدة المعتمد بها في هذا المجال هي أنه إذا بطل الشيء بطل ما في ضمه وأنَّ ما بي على الباطل فهو باطل، وبهذا فإن المشتري لا يستحق التعويض عند نكول البائع وعدم تنفيذ إلتزامه بنقل ملكية العقار<sup>(31)</sup>.

#### الفرع الثاني: موقف القضاء العراقي بعد صدور ونفاذ القانون المدني وقبل صدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977

نستطيع القول بأن القضاء العراقي بعد صدور القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل وقبل صدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 ، وبعد تردد واضح اتجه وبصورة عامة إلى الأخذ بوجهة نظر الفقه الداعية إلى اعتبار التعهد السابق على بيع العقار خارج دائرة التسجيل العقاري عقداً غير مسمى، مقتضاه القيام بعمل وهو التزام المتعدد بالذهاب مع المعهد له على دائرة التسجيل العقاري لإكمال معاملة التسجيل وإستيفاء الإجراءات بهذا الإلتزام التعويض على أساس المسؤولية العقدية أخذًا بظاهر المادة 1127 من القانون المدني العراقي<sup>(32)</sup>، ومن الجدير بالذكر أن القضاء العراقي في هذه الفترة كانت تتجه فقط إلى

<sup>(31)</sup> انظر في سبيل المثال القرار الصادر من محكمة التمييز، الدائرة الحقوقية ودوائر المتفرقات، رقم الإصبارة 1936/903، مجلة القضاء ، العدد الخامس، السنة الثانية، 1936 ص 152-135، وكذلك القرار المرقم 795/1951، صلح الصادر بتاريخ 4/7/1951 المنصور في مجلة القضاء، العدد الثاني، السنة العاشرة ، شباط 1952، ص 109.

<sup>(32)</sup> انظر على سبيل المثال القرار الصادر من محكمة التمييز تحت عدد 987/1968 في 15/12/1968 المنشور في مجلة العلوم القانونية، العدد الأول 1969 ص 179، والقرار المرقم 105/مدنية أولى/ 1971 في 21/10/1971، المنشور في النشرة القضائية، العدد الرابع، السنة الثانية، ص 34، وكذلك القرار المرقم 4/استئنافية/1970 في 7/6/1970 المنشور في النشرة القضائية العدد الثالث 1971، السنة الأولى ص 138 والى جاء فيه (إن عقد بيع العقار غير المسجل في دائرة الطابو وان لم تنتقل به ملكية العقار غير انه عقد صحيح نافذ ولازم وكل طرف فيه ملزم بالقيام بما تعهد به، فإذا اتفق الطرفان على جعل العربون المدفوع تعويضاً عن الإخلال بالعقد فيسقط حق المشتري بالعربون عند نكوله).

إلزم الطرف الناكل بالتعويض وذلك حسب صراحة المادة 170 من القانون المدني العراقي الخاص بالشرط الجزئي أو التعويض الإتفافي والمادة 169 من القانون المدني العراقي إذا لم يكن التعويض مقدراً<sup>(33)</sup>.

### الفرع الثالث: موقف القضاء العراقي إزاء التعهُّد بنقل ملكية العقار خارج دائرة التسجيل العقاري بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل

من المعلوم أن قرار مجلس قيادة الثورة قد أحدث تغييرًا في إتجاه القضاء العراقي في موقفه حيال مسألة التعهُّد بنقل ملكية العقار، ذلك لأن القرار تناول التعديل حكم المادة 1127 من القانون المدني العراقي وخرج عن القواعد العامة في التعويض المنصوص عليه في المواد 169، 170 من القانون المدني، وذلك عن طريق رفع نسبة التعويض المقدر من قبل الطرفين ((المتعهُّد والمتتعهُّله)) بحيث لاتقل هذه النسبة عن مقدار الفرق بين البدينين للعقار (بدل وقته التعهُّد وبده وقت النكول، هذا إذا كان مقدراً كشرط جزئي في العقد، أما إذا لم يكن مقدراً فيجب على القاضي تقديرها ولكن بشرط أن لا يقل مقداره عن الفرق بين البدينين)<sup>(34)</sup>.

ومن الأحكام الأخرى التي تناولتها التعديل، إفساح المجال أمام المتعهُّد له ((المشتري)) بتمكُّن العقار موضوع التعهُّد نفس البدل المتفق عليه، وفي هذا تطبيق لمبدأ التنفيذ العيني الجيري الوارد في نص المادة 246 من القانون المدني، ولكن وفق ضوابط وشروط معينة منصوص عليها في الفقرة أولاً/ب من القرار، وذلك عن طريق إعطاء الحق للمشتري ((المتعهُّد له)) المطالبة أمام القضاء بإلزام المتعهُّد بتنفيذ إلتزامه بالتسجيل ووفقاً للبدل المتفق عليه سابقاً<sup>(35)</sup>، وهذا ما أخذ به العديد من التشريعات المدنية.

ومن الجدير بالذكر أن القرار المرقم 1426 لسنة 1984 المعدل للقرار المرقم 1198 لسنة 1977 قد تناول في التعديل عدم حصر الموضوع على الأماكن الصرفية بل شمل حقوق التصرف في العقارات التي تعود رقبتها للدولة وإشترط غرس المغروبات في الأرض الزراعية أو بناء منشآت زراعية عليها حتى يستحق المتعهُّد له طلب التملك، وقد سار القضاء العراقي على هذا الإتجاه، ونذكر على سبيل المثال القرار الصادر من محكمة استئناف منطقة أربيل بصفتها التمييزية، والمتضمن أن القطعة موضوعة الدعوى

(33) انظر على سبيل المثال القرار الصادر من محكمة التمييز العراقية تحت عدد 469/مدنية ثلاثة/1971 في 28/7/1971 المنشور في الشرة القضائية، العدد الثالث ، السنة الثانية 1973، ص 24 والذي جاء فيه (إذا تعهَّد بائع العقار في خارج دائرة الطابو بنقل ملكية عقاره إلى المشتري وحدَّ في العقد مبلغ التعويض الذي يلزم به في حالة نكوله يلزم بالتعويض المحدد في العقد في حالة ثبوت إخلاله بتعهده).

- انظر في نفس السياق ،قرار محكمة التمييز المرقم 2237/حقوقية/1965 في 21/6/1965 المنشور في مجلة القضاء، العدد الثاني، 1966، ص 123، وكذلك القرار المرقم 987/1968 في 15/12/1968، المنشور في مجلة العلوم القانونية، العدد الأول، 1969، ص 182، والذي جاء فيه وإن كان عقد بيع العقار لainعقد لا إذا سجل في دائرة الطابو (م 508 مدني) إلا أن التعهُّد السابق على البيع المنصوص عليه في المادة 1127 من القانون المدني هو عقد غير مسمى وليس عقد بيع، ولكنه عقد ملزم للطرفين، إذا أخل أحد المتعاقدين به إلتزام بالتعويض الإتفافي وهو إلتزام ينشيء مسؤولية عقدية، ولهذا فلا محل للقول بأن العقد موضوع الدعوى باطل وأن كل ما بني على الباطل باطل أيضاً.

(34) انظر في سبيل المثال القرار المرقم 1809/حقوقية/1992 الصادر من محكمة استئناف منطقة بغداد بصفتها التمييزية بتاريخ 17/8/1992، والمنشور في كتاب التطبيقات القضائية في قضاء محكمة استئناف منطقة بغداد بصفتها التمييزية، التعهُّد بنقل ملكية العقار، للمحامي هادي عزيز ، بغداد، مطبعة الخليج العربي ، 1998 ص 93، فقرة 293.

-انظر كذلك القرار المرقم 2045/حقوقية/1992 في 6/10/1992، نفس المصدر السابق، ص 94، فقرة 298.

(35) انظر بهذا الصدد، قرار محكمة استئناف منطقة نينوى بصفتها التمييزية المرقم 44/ي ب/1978 في 11/12/1978 المنصور في مجموعة الأحكام العدلية، العدد الرابع، السنة التاسعة 1978، ص 199 والذي جاء فيه (المشتري العقار خارج دائرة التسجيل العقاري إذا كان قد سكنه بدون معارضه من البائع أن يطلب من المحكمة تملكه للعقار ولو كان البائع قد باعه بعد ذلك لشخص آخر وسجَّله باسمه في الدائرة المذكورة، وفق قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 في 3/11/1977).

-انظر كذلك القرار المرقم 496/حقوقية/1989 الصادر من محكمة استئناف منطقة بغداد بصفتها التمييزية، المنصور في كتاب التطبيقات القضائية في قضاء محكمة استئناف بغداد بصفتها التمييزية، التعهُّد بنقل ملكية العقار، للمحامي هادي عزيز، ص 81، وكذلك القرار المنصور في نفس المصدر، ص 31 فقرة 82 والذي جاء فيه ((ثبوت كون المدعية تسكن الدار مع إبنتيها كما هو ثبت في الكشف الذي أجرته المحكمة فيكون قرار المحكمة بتملك الدار موضوع الدعوى إستناداً لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل موافقاً للقانون) رقم القرار 1001/حقوقية/1989 في 23/8/1989).

زراعية، ولغرض تطبيق أحكام البند أولًا/ب من القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل بالقرار ينبع أن يقوم المتعهد له بغرس الجزء الذي يطلب تمليكه بالمعروضات الزراعية الدائمية أو أن يقوم عليها منشآت زراعية ثابتة فيها وأن مجرد إستغلال الأرض لا يعتبر سبباً صحيحاً للتمليك<sup>(36)</sup>، كما يتوجّب أن يتم إصدار الحكم بالتعويض المتمثّل بالفرق بين البدلين ((بدل الشراء وبدل تاريخ النكول)) أما بصدق تقدير بدل العقار أو التعويض الناجم عن الإخلال بالتعهد، فيتوجّب على المحكمة عدم الإكتفاء بتقدير المدعى لقيمة العقار، وإنما يتوجّب على المحكمة تقدير قيمة العقار عن طريق خبراء مختصين ومممين بأسعار العقارات بعد إجراء الكشف المعمق عليها من قبل المحكمة بمعيّنة المساح والخبر القاضي.

وعلى هذا يستقر قضاء محكمة إستئناف منطقة أربيل بصفتها التمييزية في قراراتها ، ونذكر على سبيل المثال قرارها المرقم 79/ت 2014/2/20 المتضمن نقض قرار محكمة البداوة ووجوب تضمين الحكم بالبدل المتفق عليه المملوك به القطعة موضوعة الدعوى، وكذلك ذكر القيمة المقدرة من قبل هيئة التقدير لإغراض الرسوم والضرائب<sup>(37)</sup>

#### الخاتمة

من خلال ماتم بيانه من دراسة وبحث لموضوع التعهد بنقل ملكية العقار في القانون العراقي من الناحية التشريعية والفقهية وبين الأساس القانوني له من جهة، والتطبيقات القضائية للقضاء العراقي للفترة ما قبل صدور القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951، وبعد صدوره، وكذلك بعد صدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 في 11/2/1977 المعديل بالقرار المرقم 1426 في 21/12/1983 من جهة ثانية، تبيّن لنا مدى أهمية نقل الملكية في العقار، لذلك إرتتأينا بيان بعض أهم الإستنتاجات والتوصيات التي توصلنا إليها ووفق التفصيل التالي:

#### أولاً/ الإستنتاجات

1- أنَّ المشرع العراقي عَدَ الشكلية ركناً مهمَا لِإنعقاد عقد بيع العقار، وذلك في المواد (90 ، 91 ف، 137 ، 508 ، 1126 ف)<sup>(2)</sup> من القانون المدني، بحيث يترتب على عدم إستيفاء العقد لهذه الشكلية بطلانها، على عكس إتجاه تشريعات غالبية دول العالم ،كالتشريع الألماني والسويسري والمصري، حيث عدوا عقد البيع المتعلق بالعقار عقداً رضائياً ينعقد بمجرد ارتباط الإيجاب بالقبول، إلا أنه لا يتمُّ إنتقال الملكية إلَّا بالتسجيل.

2- أنَّ المشرع العراقي جعل الإجراءات الالزمة للتصرُّف في العقار متعلقاً بالنظام العام، بحيث لا يجوز الإتفاق على ما يخالفها ، وذلك إستناداً لأحكام المادة 130/ب من القانون المدني.

3- أنَّ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعديل بالقرار 1426 لسنة 1983 قد تناول بالتعديل حكم المادتين 169، 170 من القانون المدني، وذلك عن طريق رفع مقدار التعويض إلى النسبة التي لا تقلُّ عن الفرق بين البدلين (بدل العقار وقت التعهد وبده ومتى النكول)، وهذا الإتجاه كان في محله ،خصوصاً وأنَّه يساير الوضع الاقتصادي وأسعار العقارات، ويحقق العدالة التي هي غاية المشرع ،هذا من جهة أخرى، فإنَّ التعديل الآخر الذي جاء به القرار هو تبيّن مبدأ التنفيذ العيني الجيري ،ولكن بشروط وضوابط محددة في الفقرة أولًا/ب من القرار، وذلك بإعطاء الحق للمشتري بمتلك العقار ببدل المتفق عليه وقت التعهد ،وفي الواقع أن مسلك المشرع العراقي في هذا المجال كان أيضاً مسلكاً موفقاً في مجال تحقيق العدالة وحماية المتعهد له ،خصوصاً وأنَّ سكنه في العقار أو إقامته للأبنية والمنشآت أو الغراس كان بسند قانوني صحيح وبحسن النية وبقبول ورضى المتعهد وعدم معارضته التحريرية له ،كما وأنَّ هذا الإتجاه من المشرع ما هو إلَّا تجسيد لإرث ياد تدخل المشرع في الكثير من المجالات وتوجيهها الإتجاه الذي يتلائم مع مقتضيات المصلحة العامة والأهداف الذي يرمي إلى تحقيقها.

<sup>(36)</sup> لاحظ القرار المرقم 225/ت/2008 في 6/8/2008 المنصور في كتاب المباديء القانونية لقرارات محكمة إستئناف منطقة أربيل بصفتها التمييزية للسنوات 2005-2009 للقاضي كيلاني سيد أحمد، ط1، مطبعة منارة، أربيل، 2010 ، ص83، كذلك القرار المرقم 1/ت/2009 في 3/3/2009، نقش المصدر السابق، ص83.

<sup>(37)</sup> لاحظ القرار المرقم 79/ت/2014 في 20/2/2014 المنصور في كتاب المختار من قضاء محكمة إستئناف أربيل بصفتها التمييزية، القسم المدني، من إعداد القاضي محمد مصطفى محمود، مطبعة أربيل القانونية، أربيل، 2017 ، ص79.

- 4- وجدنا من خلال القرارات القضائية لمحكمة التمييز قبل صدور القانون المدني، أنها كانت تعتبر التصرُّف بالعقار خارج دائرة الطابو تصرُّفاً باطلًا مطلقاً، بحيث لا يترتب عليه أية آثار، ومن ضمنها التعويض لأن ما بني على الباطل فهو باطل، وإذا بطل الشيء بطل ما في ضمه، أما القرارات المدنية لقضاء محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية، فنجد بأنّها قد أخذت بالإتجاه الفقهي الثالث وإعتبار التعهُّد عقداً غير مسمى، وأن المسؤولية القائمة عند الإخلال بها هي المسؤولية العقدية.
- 5- أن التعبُّد بنقل الملكة العقار، تعد عقداً غير مسمى، وهي من العقود الفورية التنفيذ، بحيث يترتب عليه آثاره القانونية بمجرد إرتباط الإيجاب بالقبول.
- 6- لم يشترط المشرع العراقي لا في المادة 1127 من قانونه المدني ، ولا في القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل بالقرار 1246 لسنة 1983 أن يتم إبرام العقد بشكل تحريري، بل يجوز أن يكون شفوياً ولكن عند الإنكار يجب إثبات العقد بالطرق القانونية للإثبات ومراعاة عدم جواز إثباته إلا بالكتابه مالم يكن هنالك مانع أدبي أو مادي أو مبدأ ثبوت بالكتابة بين الطرفين.
- 7- إشترط المشرع العراقي إثبات وجود المعارضة تحريرياً كشرط من شروط رد دعوى تملك العقار.

#### ثانياً التوصيات

- 1- أن موقف المشرع العراقي في المادة 1127 من القانون المدني موقف مُنتقد ، ويُعتبر خروجاً عن القواعد العامة لمبدأ التنفيذ العيني الجيري الوارد في نص المادة 426 من القانون المدني، وذلك من ناحية عدم تركه وسيلة أمام المشتري في حالة إمتلاع البائع عن تنفيذ إلتزامه بالتسجيل سوى بوسيلة مطالبته منه بالتعويض، في حين كان الأولى بالمشروع العراقي إعطاء المشتري وسيلة أكثر فعالية ألا وهي وسيلة إرغام المالك البائع على التسجيل، مثلما أخذ به العديد من التشريعات، لذلك نقترح على المشروع في مشروع القانون المدني الجديد وقانون التسجيل العقاري والتشريعات ذات الصلة بتبني مبدأ التنفيذ العيني الجيري الوارد في المادة 426 من القانون المدني وتعليق إنتقال الملكية على التسجيل أو إستيفاء الشكلية.
- 2- أن هناك تبايناً وتناقضاً في القرارات القضائية الصادرة من محاكم الإستئناف بصفتها التمييزية بخصوص تطبيق أحكام القرار المرقم 1198 لسنة 1977 وهذا التباين يولد إجحافاً بحقوق البعض، في حين أن قواعد العدالة تقضي بالإلتزام بالحَدَّ من ذلك قدر الإمكان لتعزيز الدعم والثقة بالقضاء من قبل الناس، لذا نوصي مجلس القضاء يتبنّى مبدأ تميزي ثابت في هذا المجال لاستقرار المعاملات وتحاشي صدور أحكام قضائية متناقضة بقصد نفس الموضوع.
- 3- أن القرار المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل بالقرار 1426 لسنة 1983 وكذلك المادة 1127 من القانون المدني العراقي خاص بالتعهُّد بنقل ملكية العقار أو حق التصرُّف ولا يشمل نقل الحقوق العينية العقارية الأخرى، لذا نوصي بتعديل نص المادة 1127 والقرار بالشكل الذي يشمل كافة الحقوق العينية العقارية الأخرى.

## المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

## أولاً/ الكتب القانونية

- 1- د. عبدالرزاق السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الأول، مصادر الإلتزام، الطبعة الثانية، دارة النهضة العربية، 1964.
- 2- د. عباس الصراف، شرح عقدي البيع والإيجار في القانون المدني العراقي، مطبعة الأهالي، بغداد 1956
- 3- د. حسن على الذنون، العقود المسمّاة ، عقد البيع، بغداد، 1953 .
- 4- شاكر ناصر حيدر، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، الحقوق العينية الأصلية، الجزء الأول ، في حق الملكية ، مطبعة المعارف، بغداد 1956.
- 5- د. عبدالرزاق السنوري، الوسيط في شرح القانون المدني، الجزء الرابع، مصادر الإلتزام، الطبعة الثانية، مطبعة دار النهضة العربية 1964.
- 6- د. كمال قاسم ثروت، شرح أحكام عقد البيع، مطبعة الرصافي، الطبعة الثانية، بغداد 1976.
- 7- د. سعدون العامري، الوجيز في شرح العقود المسمّاة، ج 1، في البيع والإيجار، مطبعة العاني بغداد، 1970.
- 8- المحامي مكي ابراهيم لطفي، الشكلية القانونية، التعهد بنقل ملكية العقار والشقق السكنية، مطبعة الرشاد، بغداد 1989.
- 9- د. حسين محمد منصور، مصادر الإلتزام، العقد والإرادة المنفردة، دار الجامعة للطباعة والنشر، بيروت، 2000.
- 10- محمد طه البشير، الحقوق العينية التبعية، بغداد، 1980.
- 11- د. غني حسون طه، الوجيز في العقود المسمّاة، ج 1، عقد البيع، مطبعة المعرف، بغداد، 1970.
- 12- د. حسن الخطيب، الوجيز في النظرية العامة للإلتزام، مطبعة الحداد، البصرة، 1966 .
- 13- د. عباس الصراف، شرح عقدي البيع والإيجار في القانون المدني العراقي، مطبعة الأهالي، بغداد 1956 .
- 14- د. عبدالمجيد الحكيم، الموجز في شرح القانون المدني العراقي، الجزء الأول، في مصادر الإلتزام، الطبعة الخامسة، مطبعة النديم، بغداد بدون سنة طبع.

## ثانياً/ القرارات القضائية والكتب الخاصة بها

- 1- المحامي هادي عزيز - التطبيقات القضائية في قضاء محكمة إستئناف بغداد بصفتها التمييزية، التعهد بنقل ملكية العقار، مطبعة مطبعة الخليج العربي، بغداد، 1998. القرار المرقم 1809/1992 في 17/2/1992 + 2045/1992 في 10/6/1992.
- 2- القاضي محمد مصطفى محمود، المختار من قضاء محكمة إستئناف أربيل بصفتها التمييزية القسم المدني، مطبعة، أربيل، 2017.
- 3- القاضي كيلاني سيد أحمد، المباديء القانونية في قضاء محكمة إستئناف منطقة أربيل بصفتها التمييزية للسنوات 2005/2009 مطبعة منارة، اربيل، 2010 .
- 4- القاضي جعفر كاظم المالكي والمحامي عبدالسادة شهاب العبادي، قرارات محكمة إستئناف البصرة بصفتها التمييزية، ج 1، مطبعة العاتك، ط 1، القاهرة 2011.
- 5- مجموعة الأحكام العدلية، العدد الرابع، السنة التاسعة، 1987.
- 6- مجلة القضاء ، العدد الخامس، السنة الثانية، 1936
- 7- مجلة القضاء، العدد الثاني، السنة العاشرة ، 1952 .
- 8- مجلة القضاء، العدد الثاني 1966 ، القرار المرقم 2237/1965 في 21/6/1965.
- 9- مجلة العلوم القانونية، العدد الأول، 1969 ،في 15/12/1968 رقم القرار 987/1968 حقوقية/1968 في 15/12/1968 التمييز.
- 10- مجلة النشرة القضائية، العدد الرابع ، السنة الثانية.
- 11- مجلة النشرة القضائية، العدد الثالث، السنة الاول 1971.
- 12- مجلة النشرة القضائية، العدد الثالث، السنة الثالثة 1973.
- 13- القرار 469/مدنية ثلاثة 1971 في 28/7/1971.
- 14- القرار المرقم 225/ت/2008 في 6/8/2008 .





- 15- القرار المرقم 1/ت/2009 في 3/3/2009.
- 16- القرار المرقم 4//استنافية/1970 في 7/6/1970.
- 17- القرار المرقم 1951/795، صلح في 4/7/1951.
- 18- القرار المرقم 1936/903 الصادر من محكمة تمييز العراقي ، الدائرة الحقوقية و دوائر القرار المرقم (1011/حقوقية/1994 في 1/10/1994) الصادر من محكمة استئناف بغداد بصفتها التمييزية، المنشور في كتاب التطبيقات القضائية.
- 19- القرار المرقم 44/ت/1978 في 11/12/1978.
- 20- القرار المرقم 105/مدنية اولى/1971 في 21/10/1971.
- 21- القرار المرقم (1809/حقوقية/1992 في 17/2/1992).

### ثالثاً/ متون القوانين وقرارات مجلس قياد الثورة

- 1- القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل
- 2- قانون التسجيل العقاري رقم 43 لسنة 1971
- 3- قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1198 لسنة 1977 المعدل
- 4- قرار مجلس قيادة الثورة المرقم 1426 لسنة 1983 المعدل.

